هجرة الأفارقة (القسرية) إلى اليمن .. الأسباب والآثار
دراسة عن حالة المهاجرين الفارين من بلدانهم في زمن الحرب

فضل عبدالله الربيعي*

تاريخ تسلُّم البحث : 2020/12/2م تاريخ قبول النشر: 2021/1/26م

الملخص

ترمي هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة الهجرة القسرية القادمة إلى اليمن من جوانبها المختلفة، من خلال التعرف إلى اتجاهات المهاجرين، وخصائصهم. والكشف عن أوقات تدفقهم، والتعرف إلى أبرز المشكلات والتحديات التي تخلفها هذه الظاهرة في المجتمع اليمني عامةً بغية الوصول إلى نتائج يمكن أن تسهم في معالجة الظاهرة والحد من آثارها السلبية.

وبينت الدراسة أن استمرار هجرة الأفارقة إلى اليمن خلال الثلاثة العقود الماضية قد جعلت الوضع مفتوحاً أمام تدفق موجات الهجرة، التي بدأت مع اندلاع الحرب في الصومال والحبشة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، واستمرت إلى يومنا هذا، وأصبحت أمراً عادياً، الأمر الذي خلَّف جملة من التحديات الاجتماعية والأمنية في ظل عدم كفاية الدعم الدولي من قبل المانحين الدوليين في المساعدة على مواجهة تدفق هذه الهجرات، وغياب التزامات الجهات المعنية بذلك كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ لذا فإن بقاءهم بالصورة المستمرة هذه سيزيد من معاناتهم، ومن المشكلات التي يواجهها المجتمع اليمني المستقبل لتلك الهجرات، كمان أن بقاءهم على المدى الطويل دون ترتيب عودتهم إلى بلدانهم الأصلية سيشكل وضعهم هذا أقليات في المجتمع اليمني. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل وتعزيز دور المفوضية السامية والجهات المانحة في مساعدة هؤلاء المهاجرين واللاجئين على حل مشكلاتهم وعودتهم إلى استئناف حياتهم في أوطانهم الأصلية. وتكثيف عملية التنسيق بين المفوضية السامية والسلطات اليمنية في استحداث المعسكرات التي تؤوي هؤلاء اللاجئين والمهاجرين، ومدها بالمستلزمات الحياتية الضرورية.

مدخل:

حينما يُحاصر الإنسان ويشتد ضغط الظروف عليه، أيًّا كانت تلك الظروف: اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أمنية، طبيعية، فإن ذلك سيكون مدعاة لحركته (هجرته)، بحثاً عن فضاءات جديدة تؤمِّن له ما يواجه به تلك الظروف أو التحديات التي رافقت مسيرة الإنسان والجماعات والمجتمعات عبر مراحل التأريخ البشري.

لذا فإن الهجرة كانت ومازالت على اختلاف أنواعها من أقدم الظواهر الاجتماعية التي ارتبط وجودها بوجود الإنسان على ظهر هذا الكوكب، وعرفتها كل المجتمعات البشرية، وفي اليمن تشكل الهجرة تحدّياً مزدوجاً يتجسد في إفراغ المجتمعات من قواه الاجتماعية الشابة التي غالباً ما يرافقها هجرة الأفراد الواقعين في سنِّ العمل، ونجد أنَ للهجرة أثرًا واضحاً في التغير الاجتماعي، الذي يصيب أنظمة البناء الاجتماعي بصورة عامة، والنظام الأسري بصورة خاصة[1].

لقد عانى اليمن التحديات المصاحبة للهجرة، لأنّ ظاهرة الهجرة في المجتمع اليمني ظاهرة قديمة، وواحدة من أعقد الظواهر الاجتماعية التي تتصل أبعادها بكلّ جوانب الحياة الاجتماعية، وكانت الهجرة من اليمن قد تعددت مساراتها عبر التاريخ، فقديماً هاجر اليمنيون إلى بلاد الرافدين ومصر والشام، وتواصلت هجرتهم حديثاً إلى خارج المنطقة العربية لتشمل شرق آسيا وأفريقيا وأروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن أكبر الهجرات الحديثة هي تلك الهجرات التي اتجهت إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي

* أستاذ علم الاجتماع ـ جامعة عدن.

في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، فقد أخذت الهجرة اليمنية تتجه بأعداد كبيرة نحو هذه البلدان، لقربها من اليمن وتوافر فرص العمل فيها.

إلاّ إنها لم تستمر على ذلك الحال، حيث أدّت كثرٌ من العواصف والاضطرابات السياسية والحروب في المنطقة إلى عودة الكثير من المهاجرين اليمنيين العائدين أو النازحين من بلدان إلى اليمن، كما حصل في تسعينيات القرن الماضي، عندما عاد ما يقرب من مليون مهاجر يمني مد دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب موقف اليمن المؤيد لنظام صدام في اجتياح الكويت، فضلاً عن النازحين والعائدين من البلدان الإفريقية (الحبشة والصومال)، بسبب الحروب الدائرة هناك، ولم تتوقف تلك الهجرات والنزوح حتى اليوم.

مشكلة الدراسة:

تأتي الهجرة القسرية من اليمن وإليه، لتضيف بُعدًا جديدًا، في الهجرة اليمنية، تزيد من عوامل التوتر في المجتمع، وتضاعف من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ولا سيما في المدن التي استقربها معظم هؤلاء المهاجرين.

إذ تزايدت مشكلة الهجرة القسرية الوافدة إلى اليمن القادمة من الدول الإفريقية وتحديدا إلى المدن الساحلية كمدينة عدن، ويشير تقرير منظمة اللاجئين، الصادر في ديسمبر 2015م، إلى وجود (267.424) مائتين وسبعة وستين ألفاً وأربعمائة وأربعة وعشرين لاجئاً تم تسجيلهم في اليمن[2].

إذ يلحظ وجودهم فيها بصورة لافتة، حيث ينتشرون في شوارعها وأحيائها المختلفة، وصارت من أهم المشكلات التي تواجهها السلطات الحكومية وسكان المدينة. هذا ما دفعنا لبحث هذه الظاهرة اللافتة في المجتمع اليمني وغياب تناولها بالبحث والدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنّها تُعدّ من الدراسات النادرة التي عرضت هذه الظاهرة في مجتمع الدراسة –بحسب علم الباحث– لذا فإن رصد وتحليل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي رافقت الهجرة القسرية، وما ترتب عليها من مشكلات مختلفة سيكون له الأثر الأكبر في إبراز أهمية الدراسة في المساعدة للوصول إلى آليات قائمة على استنتاجات وتوصيات تساعد على وضع المعالجات لهذه الظاهرة، وإعادة الاستقرار في المجتمع التي عصفت به حركة التغيرات الناتجة عن ضخامة حجم الهجرة بعامة والهجرة القسرية بخاصة.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة الهجرة القسرية القادمة إلى اليمن من جوانبها المختلفة، من خلال الأهداف الاتية:

1- التعرف على اتجاهات المهاجرين، وخصائصهم.

2- الكشف عن اوقات تدفقهم، والاقتراب من معرفة أعدادهم الحقيقية.

3- الكشف عن أبرز المشكلات التي تخلفها هذه الظاهرة في المجتمع اليمني بعامة.

4- التعرف على أبرز التحديات الأمنية التي رافقت تدفق المهاجرين الأفارقة في مدنية عدن التي استقر فيها أعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين.

5- الوصول إلى نتائج يمكن أن تسهم في معالجة الظاهرة والحد من آثارها السلبية.

منهج الدراسة:

تبعا لطبيعة وخصوصية الظاهرة وتعدُّد الأسباب والعوامل المؤثرة فيها استعانت الدراسة بعدد من الآليات المنهجية كالمنهج التحليلي الوصفي في تحليل عوامل وأسباب الظاهرة وآثارها، وتفسيرها، وكذلك الاستفادة من المنهج الاستقرائي في تفسير واستقراء واقع الظاهرة وإشكاليتها والتدخُّلات المحيطة بها، للوصول إلى استنتاجات وتوصيات نحاول من خلالها تقديم تصوّرٍ في معالجتها.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة المنشودة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما الدوافع التي تؤدي بالمهاجرين القسريين من إفريقيا إلى اليمن؟

2- ما هي أبرز الانعكاسات والأبعاد المترتبة عن ظاهرة الهجرة القسرية إلى اليمن؟

3- كيف يمكن معالجة التحديات الناتجة عن هذه الظاهرة والتخفيف من مخاطرها على المهاجرين أنفسهم والمجتمع بعامة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الفرضية العامة لهذه الدراسة من كون اليمن تمثل عوامل جاذبة للهجرات القادمة من إفريقيا إلى اليمن للأسباب الآتية:

أولاَ: يُعدّ اليمن البلد القريب لدول المهاجرين الأفارقة.

ثانياَ: وجود مهاجرين سابقين من تلك البلدان في اليمن.

ثالثا: غياب دور السلطات الأمنية في حماية شواطئها.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الاتي:

الحدود البشرية والمكانية: المهاجرون الأفارقة الذين اتجهوا إلى اليمن وتحديدا المستقرين في محافظة عدن.

الحدود الزمنية: هي المدة الزمنية التي وافقت الحروب في دول الجوار الأفريقية من 1990م- 2019م.

مدخل مفاهيمي عام:

اولاَ: مفهوم الهجرة وأنواعها:

يُعدّ مفهوم الهجرة واحدًا من المفاهيم التي تعاني من إشكالية تحديد معنى محدد لها، بسبب تعدد أنواعها وأبعادها المتداخلة (ثقافية، وتاريخية، واجتماعية، ونفسية واقتصادية، وأمنية)، فضلاً عن تعدد مستوياتها كالهجرات الداخلية والخارجية، (فردية، وجماعية، وقسرية، ودينية، واقتصادية)، ولكلّ من تلك الأنواع من الهجرات تعريف خاص بها، ويصعب في كثير من الحالات الفصل بينها لاسيما في وضع الهجرة القسرية التي تنطوي على عدد من الإشكاليات. وتعرّف الهجرة بأنها تغير لمكان الإقامة ومكان الوصل ومجموعة العقبات التي تنطوي عليها[3].

إنّ كلمة (migration – هجرة) تستعمل عادة في الإشارة إلى جميع التحركات المكانية، مع الافتراض الحتمي بأنه سيترتب عليها تغير في الإقامة أو المسكن.[4]

مفهوم الهجرة القسرية:

تعرّف الهجرة القسرية، بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان أو بلد إلى مكان أو بلد آخر ، بسبب ظروف قسرية أجبرته على ذلك. وقد تزايدت ظاهرة الهجرة القسرية في السنوات الأخيرة بسبب الحروب والصراعات المسلحة مثل الأوضاع في الصومال والحبشة، حيث يترك الأشخاص أماكنهم خوفاً على حياتهم، باحثين عن الأمان والحياة في مكان آخر.

وتتضمن الهجرة القسرية في مضمونها الاجتياز غير القانوني للحدود، دخولاَ أو خروجاَ من الدولة (الموطن الأصلي) إلى موطن آخر[5]. وتكون الهجرة القسرية هجرة داخلية، أو خارجية. وتُعرّف الهجرة بهذه الطريقة باسم (النزوح) وهو نزوح قسري.

التعريف الإجرائي : نقصد هنا بالهجرة القسرية هي تلك الهجرة التي رافقت فترات استمرار الحروب في بلدان الجوار الأفريقية واضطر بعض السكان تحت ضغوط الحرب مغادرة أوطانهم إلى أقرب دولة لهم وهي اليمن.

الفرق بين النزوح واللجوء والهجرة:

تتداخل هذه المفاهيم مع بعضها وتقتضي الضرورة هنا أن نبين حدود الفرق بين هذه المفاهيم، ففي حالات كثير يتم استخدام هذه المفاهيم بالتبادل، رغم وجود الفرق بينها، فالفرق بين مفهوم اللجؤ والنزوح بحسب تعريف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو أن اللاجئ هو كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوفه من التعرض

للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، قد يفقد قدرته على حماية نفسه. أما المهاجر فيعرف على أنه " شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو إكراه، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية. . بينما يعرف النازحون بانهم الذين اضطروا إلى مغادرة بلدانهم بسبب (نزاعات مسلحة، عنف معمم، أو انتهاكات لحقوقهم.

ثانيا : الاتجاهات النظرية المفسرة للهجرة القسرية:

يفسرّ الاتجاه الاجتماعي الهجرة القسرية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع[6]، وأهم هذه الإفرازات هي حالات الصراعات والحروب التي تحدث في المجتمعات، ويرى المفكرون الاجتماعيون أن الهجرة القسرية تجري تبعاً لأبعاد مختلفة كالبعد الفردي الذي يكمن في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر مباشرة في الفرد فتدفعه إلى الهجرة. وهناك البعد الاجتماعي المتمثل بوجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات تروّج للهجرة أو تقوم بالتهريب. وغالباً ما تحدث الهجرة القسرية نتيجة الأحداث المفاجئة التي تعرّض الأفراد إلى ضغوطات بيئية قاسية تدفعهم للهجرة هرباً من الأوضاع التي تهدد حياتهم إذا ما بقوا في مواطنهم الأصلية، ولهذا فإنهم يفكرون بالهرب للنجاة بأرواحهم.

ويخلص التحليل السوسيولوجي الاتجاهات النظرية المفسرة للهجرة القسرية، أن هذه الظاهرة ترتبط بالضغوط البيئية وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، إذ يلجؤون إلى مجتمعات أخرى بأرواحهم وهو الأمر الذي نلاحظهم يعيشون ظروفاً قاسية في تلك المجتمعات التي تستقبلهم، كما هو ملحوظ في حياة هؤلاء المهاجرين في اليمن.

كما يمكن تصنيف الهجرة القسرية وفقاً لنظرية (دوركايم) بأنها نوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع[7]، وهذه مسألة طبيعية في زمن الصراعات التي تجري في المجتمع، لهذا تصبح الهجرة القسرية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها الفرد لنفسه. وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطًا ارتباطًا وثيقاً بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة القسرية. لاسيما في حالات تدهور النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع وما يصاحبها من اضطرابات تمس الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وهو الأمر الذي تظهر فيه هوة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصي وبين ما هو متوافر فعلاً[8].

وعليه يمكن القول إن هذه النظرية تفسر الهجرة القسرية من منطلق أن المهاجر القسري يشعر بأنه غير قادر على البقاء في مجتمعه، بسبب وجود ظروف قاهرة تجعله يترك موطنه ويغادره إمّا بصورة طوعية أو بصورة قهرية (لترحيله)، للبحث عن الأمان فيُجبر على الانسحاب، وهذا الموقف بحسب تعبير (ميرتون) يُعدّ نمطاً من أنماط عدم المعيارية.[9]

الهجرة القسرية في اليمن:

برزت ظاهرة الهجرة القسرية والنزوح على المسرح العالمي خلال السنوات الماضية بوضوح، بوصفها أعقد وأصعب المشكلات التي تواجهها كثيرٌ من المجتمعات، ولاسيما في المناطق الأشد فقراً كحالة اليمن.

إذ تشكّل الهجرة القسرية وأهوالها الإنسانية الناتجة عن النزاعات والحروب والتدخلات العسكرية الدولية والإرهاب عاملاً من عوامل توتر العلاقات الاجتماعية في دول اللجوء.

وللهجرة القسرية من اليمن إليها تاريخ طويل ارتبط في عمق وجدان اليمنيين ومشاكلاتهم، التي لا حصر

لها، وتفردت هذه الهجرات بأنها ارتبطت بشكل أساسي بسبب الحروب والصراعات المشتعلة سواء كان في اليمن أو خارجه.

شهدت هذه الهجرة أشكالاً عديدة كالهجرة القادمة إلى اليمن من دول القرن الإفريقي، بسبب استمرار الحروب الأهلية هناك، أو الهجرات من اليمن إلى خارجه عقب الصراعات والحروب التي جرت في اليمن، وكذلك الهجرات القسرية العائدة إلى اليمن من الخارج، كما حصل في العام 1990م عندما عاد ما يقارب مليون مهاجر بصورة قسرية من دول الخليج بسبب، استياء دول الخليج من الحكومة اليمنية التي أيدت موقف الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين في حربه على الكويت. وآخرها هجرة الأفارقة الهاربين من بلدانهم إلى اليمن – موضوع الدراسة الراهنة–.

وتُعد ظاهرة الهجرة القسرية والنزوح في اليمن واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية شديدة التعقيد، التي تتصل أبعادها بكل جوانب الحياة الاجتماعية، وأصبحت قضية عامة في المجتمع اليمني، لا سيما مع تكرار الصراعات في اليمن، حيث أدت هذه الصرعات إلى نزوح أعداد كبيرة من اليمن إلى خارجه، وفي الوقت نفسه أدت هذه الأوضاع إلى غياب دور السلطات في حماية السواحل اليمنية، الأمر الذي حفّز كثيراً من الأفارقة استغلال هذه الأوضاع والنزوح والهجرة إلى اليمن.

وقد ترتب على ذلك جملة من المتغيرات التي لامست الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في اليمن؛ إذ مثلت ظاهرة الهجرة القسرية في اليمن ظاهرة مزدوجة، سواء أكانت هجرة اليمنيين العائدين إلى اليمن من دول الخليج، أو تلك الهجرة القادمة إلى اليمن من إفريقيا.

يُذكر أن هجرة الأفارقة إلى اليمن كانت في بدايتها قد تزامنت مع عودة المهاجرين اليمنيين من دول الخليج، إثرَ حرب الخليج الثانية 1991م.

لقد عانى اليمن كثيراً من التبعات السلبية، بسبب تدفق تلك الهجرات القادمة إليه في مدّة زمنية قصيرة، إذ لم يكن ذلك الأمر محصوراً بالهجرات الخارجية فحسب، بل جاء النزوح الداخلي بسبب الحرب الدائرة في اليمن منذ مدّة ليست بقصيرة كالحرب التي جرت بين الحوثيين والجيش اليمني في محافظة صعدة 2004–2009م، أو الحرب مع تنظيم القاعدة الإرهابي، حيث أدت هذه الحروب إلى نزوح سكان محافظات ومدن بأكملها ،كما حصل عام 2011م،عندما سيطر تنظيم القاعدة على محافظة أبين، وعلى مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت عام 2015م. فضلاً عن الحرب الدائرة حالياً في اليمن بين الحوثيين وقوات الشرعية اليمنية، وخلال السنوات الخمس الماضية أدت هذه الحرب إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان تاركين موطنهم الأصلي هرباً من الحرب التي جرت في كثيرٍ من مدن ومحافظات اليمن، بصورة لم يُسبق لها مثيل.

ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن إجمالي عدد المهاجرين واللاجئين داخلياً أكثر من 3 ملايين شخص، ناهيك عن النازحين إلى خارج اليمن.

هجرة الأفارقة إلى اليمن:

شهد اليمن موجات واسعة من تلك الهجرات خلال السنوات الماضية، فمنذ ما يقرب من 30 عاماً، واليمن يستقبل الهجرات غير الشرعية، أي الهجرات (القسرية) بصورة مستمرة وبأعداد كبيرة قادمة إليه من دول القرن الإفريقي، حيث تقذف بهم السفن والقوارب الشراعية إلى الشواطئ اليمنية الجنوبية، هاربين من بلدانهم بسبب الحروب التي عاشتها وتعيشها الصومال وإثيوبيا، ومنهم أبناء المهاجرين اليمنيين القدامى، من أبناء الجيل الثاني والثالث، الذي كانوا قد استقروا في دول المهجر تلك منذ زمن بعيد.

إذ كان المهاجرون الفارون من الحرب في هذين البلدين قاصدين اليمن؛ نظراً لقربها من بلدانهم من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فإن غياب دور السلطات اليمنية في حماية السواحل قد سهَّل عملية تدفقهم إلى اليمن، متخذين منه في الغالب منطقة عبور إلى دول الخليج الغنية المحادية لليمن ولاسيما المملكة العربية السعودية على أمل حصولهم فيها على فرص عمل أكثر استقراراً.

لقد أحدثت هذه ألافواج من الهجرة القسرية، سواء العائدون من دول الخليج أو القادمون من الصومال وأثيوبيا وغيرها، عدداً من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ولا سيما في المدن التي استقربها معظم هؤلاء المهاجرين.

وتتسم هذه الظاهرة المركبة في عمق النقاش الدائر حول المتغيرات والقضايا التي تندفع إلى الأمام بعنف مُخلِّفة في كل يوم مشكلات معقدة جديدة وتتحول ثنائية هذا الجدل إلى ظاهرة اجتماعية يبدو أنها أضحت قدراً محتوماً على المجتمع اليمني الذي يعيش أزمات متكررة من الصراعات وعدم الاستقرار، لتأتي هجرة الأفارقة إلى اليمن لتضيف أعباءً كبيرة على كاهل المجتمع، التي أصبحت تسجل حضورها الشامل في الثقافة والممارسة اليومية. في الوقت الذي يعاني الإنسان اليمني أشكالاً من القصور والسلبية واللامبالاة، والفقر، الأمر الذي تدفع هذه الأمور بالأوضاع إلى مزيدٍ من التعقيد والاحتقان والتشظي المجتمعي وإحياء ثقافة الصراع التي تدفع الإنسان إلى دوائر الاغتراب المفضي إلى القهر والبؤس الأبدي، وبهذا الصدد تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين شخص يعيشون حياة غير مستقرة تحفها المخاطر، يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية.

حيث يعيش النازحون والمهاجرون قسرياً في اليمن حياة قاسية؛ إذ يواجهون كثيراً من التحديات، والاحتياجات الأساسية التي يفتقرون إليها، وعلى رأسها الغذاء والمأوى ومياه الشرب، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى تزايد الضغوط على الخدمات والموارد في المجتمعات المحلية التي استقرَّ فيها المهاجرون والنازحون، وعدم رغبة المجتمعات المحلية في استقرار المهاجرين والنازحين بها لمدّة طويلة من الزمن.

تشكِّل الهجرة القسرية وأهوالها الإنسانية عاملاً من عوامل توتر العلاقات الاجتماعية داخل اليمن، وبين اليمن وجيرانه.

وعليه فإنَّ رصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي حدثت في المجتمع بسبب تلك الهجرات والنزوح وما ترتب عليه من حدوث مشكلات مختلفة، سيكون له أهمية في المساعدة للوصول إلى آليات قائمة على استنتاجات وتوصيات تساعد على إعادة الاستقرار في المجتمع التي عصفت به حركة التغيرات الناتجة عن ضخامة حجم الهجرة القسرية والنزوح في اليمن.

كانت مشكلة المهاجرين الأفارقة إلى اليمن، لاسيما في الآونة الأخيرة قد أثارت جدلاً واسعاً في المجتمع مصحوباً بالمخاوف لدى السكان من حيث تزايد أعدادهم في هذا الوقت الذي تطرح عدد من التساؤلات التي أثارت الشارع في اليمن عامة بحكم انتشارهم الكبير في بعض المدن الساحلية والقرى الريفية، وتتمحور هذه التساؤلات حول أسباب التدفق الكبير لهذه الهجرة وما تحمله من مخاطر على أمن واستقرار المجتمع في ظل غياب المحفزات الاقتصادية واستمرار الحرب وانعدام الخدمات، وتدهور الوضع الاقتصادي وانتشار الأمراض والأوبئة.

ويتسم جدل الهجرة القسرية في عمق النقاش الدائر حول المتغيرات في المجتمع التي تزيد من العنف مُخلِّفة في كل يوم مشكلات معقدة جديدة ويتحول هذا الجدل إلى ظاهرة اجتماعية يبدو أنها أضحت قدراً محتوماً على المجتمع اليمني لدرجة أنها تستطيع

العبث بالثقافة المحلية وتزايد تعقيدات الأوضاع الأمنية والاقتصادية في اليمن.

مؤشرات هجرة الأفارقة إلى اليمن:

لم يكن البحث في الهجرة القسرية أمراً؛ سهلاً نظراً لصعوبة الحصول على البيانات التفصيلية الخاصة بالمهاجرين، وخصوصاً في مجتمع اليمن الذي يفتقر إلى وجود الآليات التي تتولَّى عملية التدوين الدقيق والواضح للمعلومات المتوافرة حول المهاجرين القسريين القادمين إلى اليمن وخصائصهم، ومتابعة وجودهم في الداخل اليمني خلال السنوات الماضية، التي شهدت حركة واسعة لتلك الهجرات، وهو الأمر الذي يتطلب من الباحث بذل جهود استثنائية في هذا المجال، نظراً لتداخل هذا النوع من الهجرة مع الأنواع الأخرى، فضلاً عن ضعف دور المؤسسات المحلية والدولية التي تتعامل مع هذه الظاهرة.

وعليه سنتابع هذه الظاهرة منذ اندلاع الحرب في الصومال عام 1990م التي أدت إلى نزوح عشرات الآلاف هرباً من الحرب إلى اليمن؛ إذ تم استقبالهم بصورة مؤقته إلى أن تعود الأوضاع المستقرة في الصومال. إلا أن انسداد أفق الحل السياسي في الصومال لأكثر من عقدين متتالين من الزمن واستمرار الحرب هناك لم يستطع هؤلاء المهاجرون والنازحون من العودة، بل استمرَّ تدفقهم طوال السنوات الماضية، وأصبح هذا الوضع أمراً واقعاً، مما جعل الباب مفتوحاً تجاه الهجرات القادمة إلى اليمن، ليس من الصومال فحسب بل من بقية الجنسيات الأفريقية الأخرى، ولاسيما الحبشة التي عاشت في تلك المدّة صراعات مسلحة.

يذكر أن اليمن من الدول التي وقَّعت على الاتفاقية الدولية الخاصة باللجوء، الصادرة عن الأمم المتحدة 1951م، والبروتوكول الإضافي لعام 1961م ولذلك فقد تم التعامل مع هؤلاء كلاجئين يخضعون لمسؤولية مكتب المفوضين السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة في صنعاء وعدن؛ حيث يتم تسجيلهم ومنحهم تصريحات للتحرك ومساعدتهم إلى حدّ ما في توفير الغذاء والدواء والإيواء بصورة موقته، على اعتبار أن مسالة ضبط هذه الأعداد وترتيب وضعهم القانوني فيما بعد يُعدُّ من مسؤولية الدولة وفقا للاتفاقية الدولية، في الوقت الذي لا تتوافر لدى السلطات اليمنية ضوابط وتشريعات محدده بهذا الخصوص.

وهو الأمر الذي زاد من مشكلة هؤلاء المهاجرين وعدم ضبط أعدادهم؛ حيث لا تتوافر إحصائيات دقيقة لهم، إلا أن المؤشرات العامة تفيد أن المهاجرين من الصومال يشكلون أكبر عدد من المهاجرين الآخرين.

وبحسب الأرقام المسجلة في إحصائيات اللاجئين فإن أغلبهم من الصومال؛ حيث بلغ العدد (253.398)؛ أي بنسبة 91.23% من إجمالي المسجلين كلاجئين ويأتي بعدهم الإثيوبيون بنسبة 5.6865%[10]، وهذه الأعداد ليست دقيقة، بل هي أقل بكثير من أعدادهم الحقيقية في الواقع.

لقد أسهمت إطالة الصراع في الصومال من جهة، وإهمال وضعف دور السلطات اليمنية في هذا الاتجاه من جهة أخرى، في إبقاء هذا الوضع الخاطئ على ما هو عليه.

يذكر أن بعضاً من هؤلاء المهاجرين أقدموا على ترتيب أوضاعهم على أساس أن جذورهم يمنية، وتمكنوا من إنشاء أحياء ومستوطنات خاصة بهم، كما هو الحال في منطقة البساتين في ضواحي مدينة عدن. في حين تمكن البعض الآخر بطريقة غير مشروعة من استخراج بطاقات شخصية وجوازات سفر يمنية، محاولين اندماجهم في المجتمع وسوق العمل؛ حيث يمارس هؤلاء بعض الأعمال البسيطة المتمثلة في خدمات إصلاح وغسيل السيارات، وأعمال النقل وبيع القات، وخدمة المنازل وما إلى ذلك.

كما يوجد مخيم آخر في منطقة (خرز) بمحافظة (لحج) القريبة من عدن، وهو مخيم خُصِّص للاجئين الصوماليين قبل عشر سنوات تقريباً، تشرف عليه السلطات المحلية ومكتب المفوضية السامية بعدن.

وبحسب تقرير منظمة اللاجئين، الصادر في ديسمبر 2015م، الذي يشير إلى وجود (267.424) مائتين وسبعة وستين ألفاً وأربعمائة وأربعة وعشرين لاجئاً تم تسجيلهم في اليمن، موزعين بين الجنسيات الصومالية والإثيوبية والسورية والعراقية والإريترية ، بالإضافة إلى الفلسطينيين والسودانيين وجنسيات أخرى.

ومن أهم ما يلاحظ على هذا الرقم أنه لا توجد أعداد طالبي لجوء، خلافاً للجنسيات الأخرى، والسبب في ذلك يعود إلى أن الحكومة اليمنية قررت عام 1992م جعل الصوماليين لاجئين من الوهلة الأولى، وبذلك تقوم مراكز التسجيل التي تديرها الحكومة اليمنية بالتنسيق مع مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتسجيل اللاجئين الصوماليين من دون إخضاعهم لفحص طلبات اللجوء التي تتم لبقية الجنسيات، التي تتولاها مفوضية اللاجئين؛ ولذلك فإنه لا يوجد طالبو لجوء من الصوماليين، وإنما يتم تسجيلهم مباشرة بمجرد تقديم طلب اللجوء[11].

كما أن اللاجئين المسجلين من أريتريا بلغ عددهم 1.286، وينتظر 457 منهم استكمال البت في طلبات لجوئهم. ويلاحظ أن هناك ازدياداً في أعداد المسجلين من السودان؛ حيث إن عدد المسجلين كلاجئين من السودان 67 شخصاً، بينما عدد مَن يطلبون اللجوء وينتظرون البت في طلباتهم 337 شخصاً.[12]

وتفيد المعلومات أن أغلب المهاجرين يتوافدون على اليمن من شمال شرق الصومال من خلال خليج عدن وعبر البحر الأحمر، وقدّرت منظمة الهجرة الدولية أن نحو 92 % من المهاجرين الذين دخلوا اليمن هذا العام 2019م كانوا من حملة الجنسية الإثيوبية، ويقدر عددهم بحوالي 150 ألف مهاجر، ضعف عددهم في العام 2018[13]، بينما البقية من الصومال.

ونظراً لأن موقع اليمن الجغرافي الذي يتوسط بين دول القرن الإفريقي ودول الخليج العربي النفطية، قد جعل من اليمن منطق عبور إلى الدول النفطية، بحثاً عن العمل والملجأ الآمن، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعرف هذه الهجرة بالهجرة المختلطة.

يذكر أن حالات تدفق المهاجرين إلى اليمن ليست محصورة على دول القرن الأفريقي فحسب؛ إذ تشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أعداد من العراقيين، والسوريين، والإريتريين والسودانيين قد هاجروا إلى اليمن خلال السنوات الماضية.

أسباب الهجرة القسرية:

تتعدَّد أسباب الهجرة ودوافعها، إلا أن أسباب الهجرة القسرية تكاد تنحصر بالأسباب السياسية؛ إذ تشكل الصراعات السياسية والدينية أهم الأسباب التي تقف خلف ظاهرة الهجرة القسرية على المستوى العالمي، وناتج لذلك يتم التهجير أو النقل القسري للأفراد والجماعات من مجتمعاتهم إلى مجتمعات أخرى في أثناء اشتداد النزاعات المسلحة أو الاحتلال.

يمكن القول: إن الهجرة القسرية إلى اليمن من الدول الإفريقية التي جرت خلال السنوات الماضية وما زالت حتى اليوم، تتمحور أسبابها حول الأوضاع المضطربة التي تعيشها بلدانهم الأصلية كحالات الحروب والصراعات المستمرة، وانعدام الأمن الغذائي، تُعدُّ من أهم الأسباب التي تدفع الشباب إلى الهجرة لليمن.

وتحت هذه الأسباب نشطت شبكات التهريب بين أوساط هؤلاء المهاجرين الذي تروج لتهريبهم؛ حتى يتمكنوا وعبر اليمن من الوصول إلى دول الخليج الغنية للبحث عن فرص العمل هناك؛ لذا فإنَّ الكشف عن أسباب هذه الهجرة اللافتة للنظر قد تتعدى تلك

الأسباب الظاهرة هنا؛ نظراً لتزايد تدفقاتهم، ولاسيما في الظروف الراهنة التي يمر بها اليمن؛ لذا فإن أزمة هؤلاء المهاجرين لا تنتهي بعد دخولهم إلى اليمن، نظراً إلى أن اليمن ليس اليوم أفضل حالاً من الصومال.

إن الكشف عن أسبابها والإسهام في معالجتها تعد مسالة مهمَّة (تتعدى إمكانيات الباحث الواحد وحدود البحث الواحد) لاسيما مع تداخل الجهات التي تتعامل مع الظاهرة وغياب توافر المعلومات لديهم، الأمر الذي نجد صعوبة في معرفة أعدادهم وأسباب هجرتهم من تلك الجهات التي تُعدُّ المسؤولة عنهم.

وقد لوحظ تزايد الهجرات خلال الثلاث السنوات الأخيرة الماضية لاسيما من الحبشة؛ حيث استغل هؤلاء المهاجرون وشبكات التهريب ظروف البلد المنشغل في الحرب الدائرة فيه منذ خمس سنوات، وغياب دور السلطات الأمنية في حماية سواحلها، الأمر الذي شجَّع المهاجرين للخروج من بلدانهم .

يمكن القول: إن علاقة اليمن مع الصومال والحبشة كانت قد سهَّلت من عملية توجه المهاجرين من هذه البلدين إلى اليمن؛ إذ يرتبط اليمن بصلات وعلاقات قديمة مع الصومال والحبشة، ويرجع المؤرخون تاريخ هذه العلاقات والصلات المتداخلة بينهم إلى ما قبل الميلاد؛ حيث هاجر اليمنيون إلى كل من الحبشة والصومال، وهناك كوَّنوا لهم مستوطنات حضارية عريقة. وقد تبادلت اليمن ومملكة أكسوم بالحبشة التأثير المضاد؛ فإذا كان السبئيون قد حكموا الحبشة فإن ملوك أكسوم قد غزوا اليمن وحكموها[14].

معاناة المهاجرين في أثناء النزوح إلى اليمن:

يواجه المهاجرون القسريون المتجهون إلى اليمن العديد من المخاطر والتحديات التي تبدأ في أثناء رحلتهم في البحر وبعد وصولهم إلى اليمن، وتشير بعض الأحداث التي تحكي عن رحلات هؤلاء المهاجرين، بأنهم يتعرضون لحالات الغرق في البحر؛ إذ يستخدمون في رحلاتهم تلك، قواربَ خشبيةً هشَّةً، لا يصلح السفر فيها عبر البحر؛ مما يؤدي في رحلات كثيرة إلى انقلابها في البحر، وقد أدت هذه الحوادث إلى وفاة آلاف من المهاجرين الصوماليين غرقاً في البحر في أثناء الهجرة إلى اليمن، ويعاني بعض اللاجئين والمهاجرين الواصلين إلى اليمن أوضاعاً صحية مترديةً؛ نتيجة الأمراض والأوبئة التي يحملونها في ظل غياب الإمكانيات الصحية، ولاسيما في نقاط وصولهم.

من جانب آخر يعيش هؤلاء ظروف أمنية وحياتية صعبة في اليمن، فإذا كان بعض منهم قد هاجر على أمل الدخول للعمل في المملكة العربية السعودية بحسب ترويج المهربين لهم، إلا أن تحقيق ذلك يظل بعيد المنال في هذا الوقت بسبب إغلاق الحدود السعودية، نتيجة الحرب الدائرة في اليمن، وبعد فشل المهاجرين تحقيق مقاصدهم تلك نجدهم مضطرين إلى العيش في اليمن التي تشهدها أوضاع أمنية وإنسانية متدهورة.

تأثير الهجرة في اليمن:

لقد ألقت جسامة هذه الظاهرة بظلالها على حياة المهاجرين والنازحين وأسرهم، خاصة، وعلى كلِّ جوانب الحياة في المجتمع، وعلى وجه الخصوص في الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

إذ يواجه اليمن بعض المشكلات الناتجة عن تزايد تدفق الهجرة إليه كونه بلد عبور إلى معظم دول الخليج والدول الأخرى بالنسبة للمهاجرين القادمين من إفريقيا، وتفيد المعلومات إلى وجود شبكات عديدة مختصة في تهريب الأفارقة إلى اليمن. وقد ظهرت في المجتمع اليمني بعض المشكلات الناجمة عن هذه الهجرة، مثل الأمراض الوبائية التي يحملونها معهم، ونقلها في محيط وجودهم في ظل تردّي الأوضاع الصحية في المجتمع، وارتكاب بعض الجرائم كحالات

السرقة، والنشل وإقلاق السكينة العامة، والضغط على الخدمات. وهناك بعض المخاوف من أن تستغل بعض الأطراف المتصارعة في اليمن طاقات الشباب المهاجرين لصالحها؛ حيث يحتمل تجنيد بعض المهاجرين قسرياً، ولاسيما التنظيمات الإرهابية.

الخلاصة.

إن استمرار هجرة الأفارقة إلى اليمن خلال الثلاثة عقود الماضية قد جعلت الوضع مفتوحاً أمام تدفق موجات الهجرة، التي بدأت مع اندلاع الحرب في الصومال والحبشة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، واستمرت إلى يومنا هذا، وأصبحت أمراً عادياً، الأمر الذي خلَّف جملة من التحديات الاجتماعية والأمنية في ظل عدم كفاية الدعم الدولي من قبل المانحين الدوليين في المساعدة على مواجهة تدفق هذه الهجرات، وغياب التزامات الجهات المعنية بذلك كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ لذا فإن بقاءهم بالصورة المستمرة هذه سيزيد من معاناتهم، ومن المشكلات التي يواجهها المجتمع اليمني المستقبل لتلك الهجرات، كما إنّ بقاءهم على المدى الطويل دون ترتيب عودتهم إلى بلدانهم الاصلية سيشكل وضعهم هذا أقليات في المجتمع في المجتمع اليمني.

وعليه فأننا نوصي الجهات المعنية بالظاهرة العمل بالآتي:

أولاً: تفعيل وتعزيز دور المفوضية السامية والجهات المانحة في مساعدة هؤلاء المهاجرين واللاجئين على حل مشكلاتهم وعودتهم إلى استئناف حياتهم في أوطانهم الأصلية.

ثانياً: ندعو السلطات اليمنية إلى الاهتمام بمتابعة ورصد هذه الظاهرة، والتعامل معها وفقاً للنظم والقواعد المتبعة في مثل هذه الحالة، والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الاتجاه.

ثالثاً: التنسيق بين المفوضية السامية والسلطات اليمنية في استحداث المعسكرات التي تأوي هؤلاء اللاجئين والمهاجرين، ومدها بالمستلزمات الحياتية الضرورية.

الهوامش:

(1) فضل عبدالله الربيعي، الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية، دار عبادي للنشر ، صنعاء، 2010م، ص23.

(2) تقرير منظمة اللاجئين، الصادر في ديسمبر 2015م.

(3) شكيب الخامري، الهجرة اليمنية إلى أمريكا، ترجمة محمد عبد الرحمن الشرنوبي، نشرة الجمعية الجغرافية جامعة الكويت، فبراير 1982م، ص8.

(4) ت–ألين سميثن أساسيات في علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد إسكندر، مراجعة عز الدين فريد، المكتب المصري الحديث الإسكندرية، 1971م ص 499.

(5) عمران أبو حجلة، حالات فوضى–الآثار الاجتماعية للعولمة، مراجعة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، 1997، ص 91 –92

(6) عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب و التطرف، الطبعة الأولى، الرياض، مركز الدراسات والبحوث. 2006 م، ص31.

(7) قيس النوري، الاغتراب؛ اصطلاحا ومفهوما وواقعا، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد العاشر، العدد الأول، 1991، ص 75.

(8) عبدالحكيم العفيفي؛ الاكتئاب والانتحار؛ دراسة اجتماعية تحليلية، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.، 1983 م، ص91–92.

(9) عبد الله عبد العزيز اليوسف، مصدر سبق ذكره ص47.

(10) جمال محمد صالح الجعبي، أزمة اللاجئين وأثرها على تطبيق الحلول الدائمة، دراسة ميدانية عن شوون اللاجئين باليمن، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء مركز تطوير الإدارة العامة، 2016، ص24.

(11) جمال محمد صالح الجعبي، مصدر سابق ذكره، ص 25.

(12) جمال محمد صالح، المصدر السابق

(13) https://arabic.euronews.com

(14) صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، مطبوعات عالم المعرفة، الكويت ، 1982، ص 25.

المصادر والمراجع:

1– جمال محمد صالح الجعبي، أزمة اللاجئين وأثرها على تطبيق الحلول الدائمة، دراسة ميدانية عن شوون اللاجئين باليمن، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء مركز تطوير الإدارة العامة ، 2016م.

2– صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، مطبوعات عالم المعرفة، الكويت، 1982 م.

3– عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، أساليب التطوير في البرامج والمناهج التدريبية لمواجهة الجرائم المستحدثة، الطبعة الأولى، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2002م.

4– عبد الحكيم العفيف، الاكتئاب والانتحار؛ دراسة اجتماعية تحليلية، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

5– عمران أبو حجلة ، حالات فوضى– الآثار الاجتماعية للعولمة– مراجعة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1997م.

6– ألفن توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة محمد علي ناصف، مصر، دار النهضة العربية، 1992م.

7– فضل عبدالله الربيعي، الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الاسرة اليمنية، دار عبادي للنشر ، صنعاء، 2010م.

8– قيس النوري، الاغتراب؛ اصطلاحاً ومفهوماً وواقعاً، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد العاشر، العدد الأول،1979م.

9– https://arabic.euronews.com.

Forced Migration of Africans to Yemen, Causes and Effects :A study on the Situation of Immigrants Fleeing their Countries in Times of War

Fadhel Abdellah Al-Rubei'i

Abstract

The aim of this study is to shed light on the problem of forced migration coming to Yemen from its various aspects, by identifying the immigrants 'trends and their characteristics. To reveal the times of their flow, and to identify the most prominent problems and challenges that this phenomenon creates in Yemeni society in general, in order to reach results that can contribute to addressing the phenomenon and reducing its negative effects.

The study showed that the continued migration of the Africans to Yemen during the past three decades has made the situation open to the influx of immigrants, since the outbreak of the war in Somalia and Abyssinia in the early 1990s, and continued up to this day, and has become a normal matter, which created a number of challenges such as social and security concerns, insufficiency of help from international donors to cope with the influx of these migrations, and the absence of commitments by the relevant authorities, such as UNHCR.

Therefore, leaving this situation without a solution will increase the suffering of the immigrants and the Yemenis and those immigrant will stay in Yemen for a long time making them among minorities in Yemeni society. The study recommended the necessity of activating and strengthening the role of the UNHCR and donors in helping these migrants and refugees solve their problems and return to their lives in their countries of origin and intensify the coordination process between UNHCR and the Yemeni authorities in creating camps that accommodate these refugees and migrants, and providing them with the necessary life supplies